

دراسة اقتصادية للاستثمارات والدخول الزراعية بالقطاع الزراعى

د . عادل ابراهيم هندى
د . عادل محمد مصطفى
د . امين عبد العزيز منتصر
م . ز . احمد محمد عبد الله
قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة الأزهر

• تقديم •

يختلف النشاط الزراعى عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بعدة خصائص هامة تعطى للتمويل الزراعى أهمية خاصة فى هذا القطاع . فمن ناحية يتميز هذا القطاع بظاهرة الموسمية فى العمل والانتاج ، وبالتالى موسمية الدخل ، وهذا يتطلب توافر مصدر تمويل ملائم يمد الزراع بالقروض اللازمة لانتاج محاصيلهم المختلفة طوال موسم الزراعة وحتى جمع المحصول وتسويقه ، إذ أن الزراع غالبا ما يكونون غير قادرين على توفير تكاليف انتاجهم طوال الموسم وحتى الحصول على الدخل المزرعى فى نهاية الموسم ، خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار ان هذا القطاع يتصف أيضا بظاهرة تفتت الحياة مما ينتج عنه ضآلة دخول هؤلاء الزراع . كذلك فإنه نظرا لأن النشاط الزراعى يتسم بكبر نسبة رأس المال الثابت فى الزراعة فإن ذلك يتطلب وجود مصادر تمويلية مناسبة تمد الزراع بالقروض اللازمة لهم وبالقدرة المطلوبة لممارسة هذا النشاط بكفاية .

ويعتبر كل من الائتمان والادخار من أهم طرق التمويل الزراعى بصفة عامة . وفى مصر يمثل التمويل الزراعى المتوفر للزراع عن طريق الائتمان والادخار الجزء الغالب من

التمويل الزراعى المتوفر لهؤلاء الزراع . وحقيقة الأمر فإن كفاية التمويل المتوفر من هاتين الطريقتين يدل على حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى وعلى حجم الدخل الزراعى الفردى .

وتتمثل أهداف هذا البحث فى دراسة معدلات تطور قيمة الاستثمارات الزراعية ودراسة معدلات نمو الدخل الزراعى الفردى للوقوف على مدى كفايتها لمتطلبات النشاط الزراعى .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

يشمل مجال هذا البحث القطاع الزراعى المصرى ، فيتناول دراسة التمويل الزراعى الشامل والتمويل الزراعى الجزئى لهذا القطاع . كذلك يغطى هذا البحث مختلف الزراع بالقطاع الزراعى المصرى ، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين ، وفقاً لأحجام حياتهم المختلفة .

ويتمثل أسلوب الدراسة فى هذا البحث فى اتباع طريقتى الدراسة الوصفية والكمية ، وذلك بتقديم دراسة نظرية عن تأثير حجم كل من الاستثمارات الزراعية والدخول الزراعية الفردية لمتطلبات النشاط الزراعى المصرى ، يعقبها دراسة تحليلية عن مدى واتجاه هذا التأثير ، وذلك باستخدام أسلوب الدراسة الإحصائية . ولقد استخدم فى إجراء هذا البحث بعض البيانات المنشورة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى ، ووزارة الزراعة .

• النتائج والمناقشة •

فيما يلى دراسة لمدى كفاية حجم كل من الاستثمارات بالقطاع الزراعى وحجم الدخل الزراعية الفردية بمصر لمتطلبات النشاط الزراعى بمصر .

(أولاً) ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الزراعى :

يمكن القول أن معظم الدول النامية - ومن بينها مصر - تعاني من ضآلة حجم المخصصات الاستثمارية الموجهة نحو القطاع الزراعى . كما تعاني غالبية الدول النامية من

مشاكل التضخم والذي يعمل على جذب الإستثمارات نحو المجالات التي تتميز بارتفاع واضح في معدل الربح ، وكذلك سرعة دوران رأس المال وانخفاض نسبة رأس المال الثابت بها مثل مجالى الخدمات والتوزيع ، في حين أن القطاعات السلعية - والتي منها القطاع الزراعى - لاتعتبر مغرية للمستثمرين الجدد (زكى ١٩٨٠) .

وفي الدول النامية والذي يكون قطاع الزراعة بها هو القطاع الاقتصادى الرئيسى ، فإن الزراعة تعتبر المصدر الرئيسى لخلق التراكمات الضرورية للتنمية الاقتصادية التى تحتاجها هذه الدول ، إلا أن العامل الجوهرى هو ضرورة استخدام هذه التراكمات المتحققة من قطاع الزراعة فى تنفيذ سياسة تنمية متوازنة مع تحديد واضح لأوليات التنمية الاقتصادية للمجتمع ، يتم على أساسها توزيع الاستثمارات المتاحة (متولى ١٩٨١) .

واتساقا لهذا المعنى فإنه إذا كانت هناك ضرورة اقتصادية لتصنيع الدول النامية وإقامة قطاع اقتصادى حديث ، فإن الزراعة تعتبر من أهم مصادر تمويل عملية التنمية . وعند الاتجاه إلى التصنيع لا يجب إغفال أهمية وضرورة تطوير الزراعة نفسها ، وتخصيص الاستثمارات اللازمة لعملية التطوير (عبد الرؤوف وسعد ١٩٧٣) .

ويعتبر الاستثمار الحكومى الموجه نحو القطاع الزراعى فى مصر اقل بكثير بمقارنته بمدى إسهام الزراعة فى الدخل القومى ، وإذا كان ذلك مرغوبا فى المراحل الأولى حيث يحاول المجتمع توطيد أركانه فإن سياسة عادلة لتوزيع الاستثمارات يجب تطبيقها فى المستقبل (والى ١٩٨٢ ، U.S.D.A. ١٩٧٦) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التمويلية لاتقبل عادة على تمويل الاستثمارات الزراعية ، ليس لأنها مجهولة النتائج ، محفوفة بالمخاطر فقط ، بل أيضا لأن الاستثمار فى المجال الزراعى يشمل عمليات استصلاح واستزراع الأراضى^(*)، حيث تتضمن إقامة المنشآت الحيوية اللازمة لتيسير إنجاز العمليات الانتاجية . كما أن من خصائص هذه الاستثمارات أنها تتطلب وقتا طويلا حتى تؤتى ثمارها وبالتالي لايمكن التكهن بالمعدل

(*) يقصد بالاستصلاح جميع العمليات الهندسية التى تجرى على الأرض من تسوية ، وشق ترع ومصارف ، وإقامة الكبارى ومحطات الرى والصرف ، والأعمال المدنية الميكانيكية الأخرى ، تمهيدا لاستزراع الأراضى . فى حين يقصد بالاستزراع تهيئة الأرض التى استصلحت للزراعة وذلك بعد اجراء الاختبارات الطبيعية والكيميائية اللازمة لمعرفة مدى ملائمتها للزراعة ، والعمل على الوصول بها بعد معالجة تربتها إلى مرحلة الإنتاجية الحديثة .

الأقصى لإنتاجها حتى يتحدد مستوى قيمتها في ضوء العائد الصافي من استغلالها (متصفر
١٩٧٤ ، رشاد ١٩٧٩) .

تطور القيمة النقدية الجارية والحقيقية للاستثمارات العامة :

يبين جدول (١) أن قيمة الاستثمارات العامة تزايدت من حوالى ٣٨٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى حوالى ٤٧٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الجارية ، كما يتبين من شكل (١) ، بمتوسط سنوى قدره حوالى ١١٩٦,٨ مليون جنيه ، ونسبة زيادة قدرها حوالى ١١٢٥ ٪ ، وبين جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية في القيمة النقدية الجارية للاستثمارات العامة يبلغ حوالى ٢٢٨,٦ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر^٢) حوالى ٠,٦٨١ ، أى أن نحو ٦٨ ٪ من التغيرات في القيمة النقدية الجارية للاستثمارات العامة ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لتلك الاستثمارات خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٥١٩٨ مليون جنيه .

ويوضح جدول (١) أيضا أن قيمة الاستثمارات العامة قد ارتفعت من حوالى ٣٨٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى حوالى ١٦٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الثابتة كما يتبين شكل (٢) ، وبمتوسط سنوى قدره حوالى ٦٤٠,٧ مليون جنيه ، ونسبة زيادة قدرها حوالى ٣٣٠ ٪ ، كما يتبين جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية في القيمة الحقيقية للاستثمارات العامة يبلغ حوالى ٨٢,٤ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر^٢) حوالى ٠,٧٤٢ ، أى أن نحو ٧٤ ٪ من التغيرات في القيمة الحقيقية للاستثمارات العامة يمكن أن ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لتلك الاستثمارات خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٢٠٨٣ مليون جنيه .

تطور القيمة النقدية الجارية والحقيقية للاستثمارات الزراعية :

يوضح جدول (١) أن قيمة الاستثمارات الزراعية كانت حوالى ٨٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ، إزادات حتى بلغت حوالى ٣٧٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الجارية ، كما يتبين من شكل (٣) بمتوسط سنوى قدره حوالى ١١٢,٢ مليون جنيه ، ونسبة زيادة قدرها حوالى ٣٣٥ ٪ ، وبين جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية في القيمة الجارية للاستثمارات الزراعية يبلغ حوالى ١٣,٧ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر^٢) حوالى ٠,٥٠٨ ، ، أى أن حوالى ٥١ ٪ من

جدول (١)

إجمالي القيمة الجارية والحقيقية لكل من الاستثمارات العامة والاستثمارات الزراعية (بالمليون جنية) ونسبة الاستثمارات الزراعية للإستثمارات العامة خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ (أسعار الجملة ١٩٦٥ = ١٠٠)

نسبة الاستثمارات الزراعية للاستثمارات العامة %	الاستثمارات الزراعية		الاستثمارات العامة		السنوات
	قيمة حقيقية	قيمة جارية	قيمة حقيقية	قيمة جارية	
٢١,٤	٨٢,٣	٨٢,٣	٣٨٣,٨	٣٨٣,٨	١٩٦٥
٢٢,٥	٧٦,١	٨٢,٢	٣٣٨,٧	٣٦٥,٨	١٩٦٦
٢١,٠	٥٦,٨	٦٢,٥	٢٧٠,٩	٢٩٨,٠	١٩٦٧
١٩,٧	٦٠,٤	٦٧,٦	٣٠٦,٧	٣٤٣,٥	١٩٦٨
١٧,٢	٥٣,٨	٦١,٣	٣١١,٨	٣٥٥,٥	١٩٦٩
١٤,٨	٤٦,٣	٥٣,٣	٣١٣,٩	٣٦١,٠	١٩٧٠
١٤,٢	٤٥,٥	٥٤,٢	٣٢١,٨	٣٨٣,٠	١٩٧١
١٣,٦	٤٥,٥	٥٥,١	٣٣٤,٧	٤٠٥,٠	١٩٧٢
١٢,٥	٤٤,٧	٥٧,٦	٣٥٨,١	٤٦٢,٠	١٩٧٣
٨,٥	٣٦,٩	٥٤,٢	٤٣٥,٥	٦٤٠,٢	١٩٧٤
٧,٧	٥٩,٩	٩٤,٦	٧٧٧,٢	١٢٢٧,٩	١٩٧٥
٧,١	٥٧,٥	٩٨,٤	٨٠٩,٩	١٣٨٤,٩	١٩٧٦
٧,٨	٧٤,١	١٣٨,٥	٩٤٦,٢	١٧٦٩,٤	١٩٧٧
٧,٢	٨٩,٤	١٩١,٣	١٢٤٥,٢	٢٦٦٤,٨	١٩٧٨
٧,٩	١١٤,٠	٢٦٨,٠	١٤٤٧,٥	٣٤٠١,٦	١٩٧٩
٨,٠	١٣١,٤	٣٧٤,٤	١٦٥٠,٠	٤٧٠٢,٠	١٩٨٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ، اعداد متفرقة .

التغيرات في القيمة النقدية الجارية للاستثمارات الزراعية ترجع إلى تأثير العوامل التي يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لتلك الاستثمارات خلال عام ١٩٩٠ وجد إنها تبلغ حوالي ٣٥٢ مليون جنية ، مما يشير إلى تناقص القيمة التقديرية الجارية للاستثمارات الزراعية في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ .

جدول (٢)

معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور القيمة الجارية والقيمة الحقيقية لكل من الاستثمارات العامة والاستثمارات الزراعية (بالمليون جنيه) خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠

المضوية (٠,٠٥)	ت) لعامل الانحدار	ر _٢	ر	معادلة الاتجاه العام	البيان	مسلل
مضوية	٥,٤٦٧	٠,٦٨١	٠,٨٢٥	ص _{١٠} = ٢٢٨,٦٤٠ + ٧٤٦,٦٦٦ - ص _{١٠}	القيمة اجارية للاستثمارات العامة	١
مضوية	٦,٣٤٤	٠,٧٤٢	٠,٨٦١	ص _{٢٠} = ٨٢,٤٢٤ + ٥٩,٨٥٦ - ص _{٢٠}	القيمة الحقيقية للاستثمارات العامة	٢
مضوية	٣,٨٠٢	٠,٥٠٨	٠,٧١٣	ص _{٣٠} = ١٣,٧٠٧ + ٤,٢٨٧ - ص _{٣٠}	القيمة اجارية للاستثمارات الزراعية	٣
غير مضوية	٢,٠٠٣	٠,٢٢٣	٠,٤٧٢	ص _{٤٠} = ٢,٦١٥ + ٤٤,٩٣٢ - ص _{٤٠}	القيمة الحقيقية للاستثمارات الزراعية	٤

حيث : ص_{١٠} = القيمة التقديرية الجارية للاستثمارات العامة في السنة هـ
ص_{٢٠} = القيمة التقديرية الحقيقية للاستثمارات العامة في السنة هـ
ص_{٣٠} = القيمة التقديرية الجارية للاستثمارات الزراعية في السنة هـ
ص_{٤٠} = القيمة التقديرية الحقيقية للاستثمارات الزراعية في السنة هـ
ص_{٤٠} = متغير الزمن ، هـ = ١, ٢, ٣, ٤, ٥, ٦, ٧, ٨, ٩, ١٠, ١١, ١٢, ١٣, ١٤, ١٥, ١٦, ١٧, ١٨, ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٢, ٢٣, ٢٤, ٢٥, ٢٦, ٢٧, ٢٨, ٢٩, ٣٠

المصدر : حسيب من البيانات الواردة بجدول (١) .

كذلك يتضح من جدول (١) أن الاستثمارات الزراعية كانت قيمتها حوالى ٨٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ارتفعت الى حوالى ١٣١,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الثابتة ، كما يتبين من شكل (٤) ، بمتوسط سنوى حوالى ٦٧,٢ مليون جنيه ، ونسبة زيادة قدرها حوالى ٦٠ ٪ ، وبين جدول (٢) أن معدل الزيادة السنوية فى القيمة الحقيقية للاستثمارات الزراعية يبلغ حوالى ٢,٦ مليون جنيه ، وهذه الزيادة غير معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر^٢) حوالى ٠,٢٢٣ ، أى أن حوالى ٢٢ ٪ من التغيرات فى القيمة الحقيقية للاستثمارات الزراعية ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن .

تطور نسبة الاستثمارات الزراعية للإستثمارات العامة :

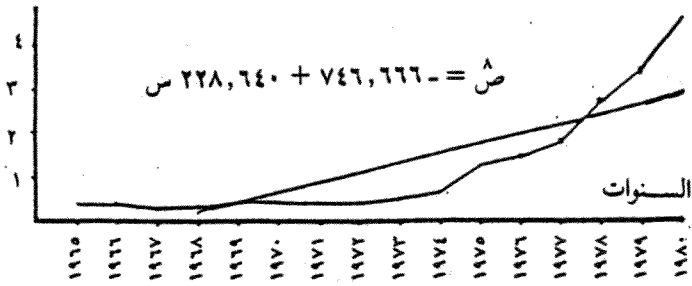
يتضح كذلك من جدول (١) ضالة نسبة الاستثمارات الزراعية للاستثمارات العامة حيث وصلت تلك النسبة فى عام ١٩٧٦ إلى ٧,١ وهى أدنى قيمة لها ، فى حين بلغت هذه النسبة ٢٢,٥ ٪ فى عام ١٩٦٦ وهى أقصى قيمة لها ، وذلك بسبب أن هذه النسبة كانت متضمنة للاستثمارات الموجهة للسد العالى . كذلك يلاحظ استمرار تدهور نسبة الاستثمارات الزراعية للاستثمارات العامة حتى وصلت تلك النسبة إلى ٨ ٪ فقط عام ١٩٨٠ ، وهى بلا شك نسبة منخفضة للغاية إذا ما أخذ فى الاعتبار تزايد القيمة النقدية الجارية للإستثمارات العامة ابتداء من عام ١٩٧٥ نتيجة إضافة حصة الشريك الأجنبى إلى الاستثمارات الوطنية ، الأمر الذى يشير إلى سوء توزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات المختلفة ، حيث استحوزت القطاعات الخدمية على النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات لأنها مجالات سريعة العائد ، ومرتفعة الربح .

(ثانيا) ضالة وانخفاض حجم الدخل الزراعى الفردى :

يمكن أن يعطى متوسط الدخل الفردى فكرة عامة عما يحققه الدخل القومى من رفاهية للسكان فيما لو وزع توزيعا سليما (مراد ١٩٦٧ ، Gordner ١٩٦١) .

ويمكن القول أن انخفاض وضالة حجم الدخول الفردية الزراعية يؤدى بالتالى إلى انخفاض وضالة حجم المدخرات الزراعية ، ومن ثم يؤدى الى انحطاط وانعدام المقدرة التمويلية الذاتية للقطاع الزراعى واعتماده شبه الكامل على المصادر الائتمانية الخارجية ، كما تؤدى أيضا ضالة حجم الدخول الزراعية إلى استخدام الزارع لقدر كبير من القروض فى الأغراض الاستهلاكية مما يزيد من حدة المخاطر الائتمانية من ناحية ، ويزيد من حجم الفاقد الائتمانى نتيجة لعدم توجيه تلك القروض إلى الأغراض الإنتاجية من ناحية أخرى

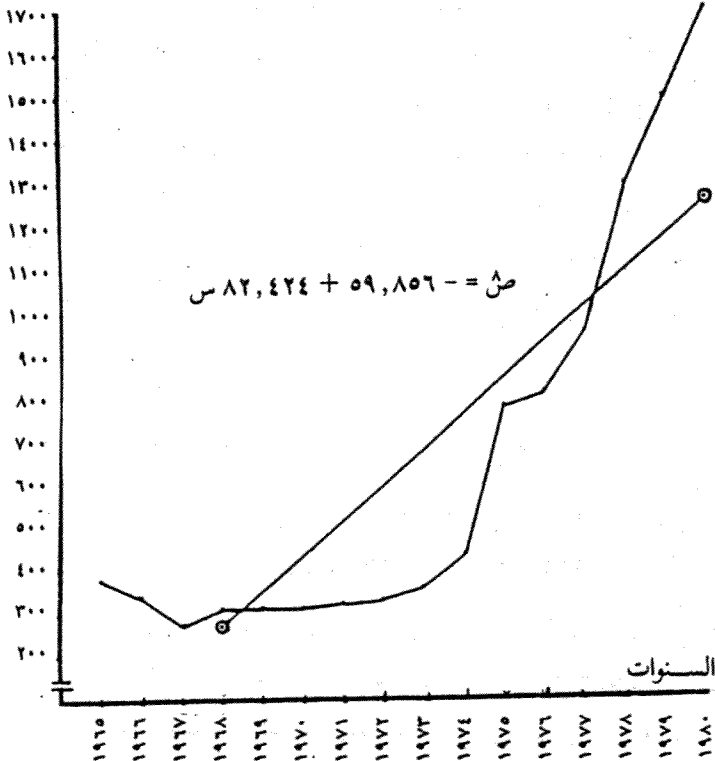
القيمة بالآلاف مليون جنيه



المصدر : بيانات جدول (١)

شكل (١) : القيمة الجارية للاستثمارات العامة خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠)

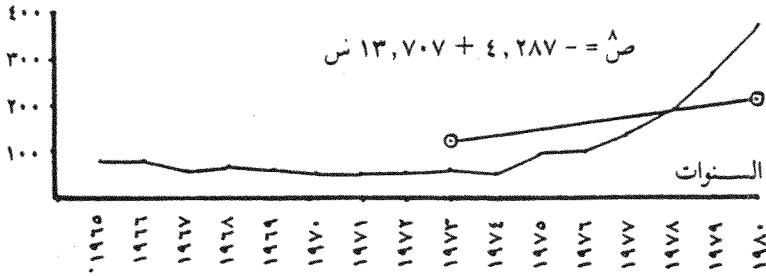
القيمة بالمليون جنيه



المصدر : بيانات جدول (١)

شكل (٢) : القيمة الحقيقية للاستثمارات العامة خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠)

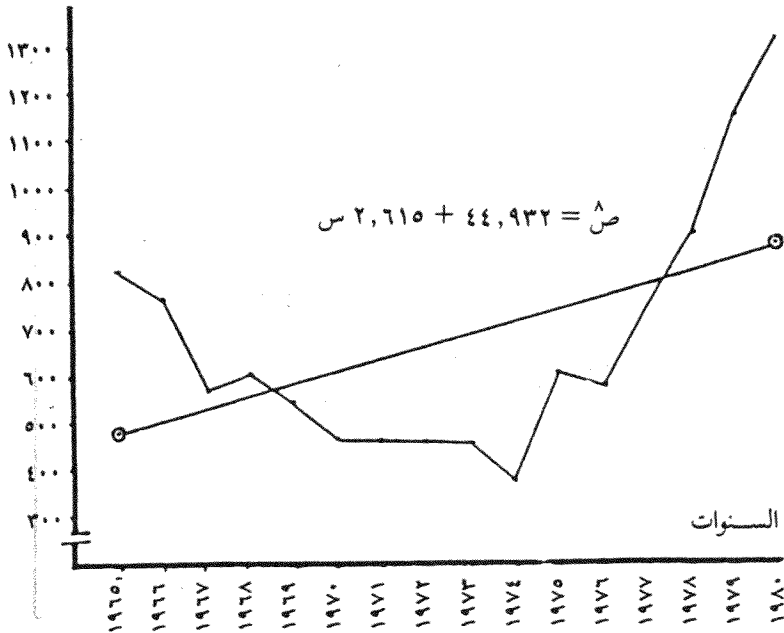
القيمة بالمائة مليون جنيه



المصدر : بيانات جدول (١)

شكل (٣) : القيمة الجارية للاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٦٥)

القيمة بالمليون جنيه



المصدر : بيانات جدول (١)

شكل (٤) : القيمة الحقيقية للاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٦٥)

ويتضح من جدول (٣) أن القيمة النقدية للدخل الزراعى كانت فى عام ١٩٦٥ حوالى ٦٠٨,٥ مليون جنيه ازدادت إلى ٣٣٤١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الجارية ، كما يتبين من شكل (٥) ، بمتوسط سنوى قدره حوالى ١٣٤٦ مليون جنيه ،

جدول (٣)

عدد السكان الزراعيين والقيمة الجارية والحقيقية لكل من الدخل الزراعى ومتوسط الدخل الزراعى الفردى خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ (أسعار الجملنة ١٩٦٥ = ١٠٠)

السنوات	عدد السكان الزراعيين (بالمليون)	الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	متوسط الدخل الزراعى الفردى (بالجنيه)	القيمة الحقيقية للدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	القيمة الحقيقية للدخل الزراعى الفردى (بالجنيه)
١٩٦٥	١٧,٣	٦٠٨,٥	٣٥,٢	٦٠٨,٥	٣٥,٢
١٩٦٦	١٧,٧	٦١٢,٣	٣٤,٦	٥٦٦,٩	٣٢,٠
١٩٦٧	١٨,١	٦٤٤,٤	٣٥,٦	٥٨٥,٨	٣٢,٤
١٩٦٨	١٨,٥	٦٨٨,٣	٣٧,٢	٦١٤,٦	٣٣,٢
١٩٦٩	١٨,٩	٧٧١,٩	٤٠,٨	٦٧٧,١	٣٥,٨
١٩٧٠	١٩,٣	٧٧٤,١	٤٠,١	٦٧٣,١	٣٤,٩
١٩٧١	١٩,٧	٨٣٥,٦	٤٣,٣	٧١٧,٣	٣٦,٤
١٩٧٢	٢٠,٢	٩٩٣,١	٤٩,٢	٧٧١,٢	٣٨,٢
١٩٧٣	٢٠,٧	١٠٦٢,٥	٥١,٣	٨٢٣,٦	٣٩,٨
١٩٧٤	٢١,٢	١٢٨٠,٠	٦٠,٤	٨٧٠,٧	٤١,١
١٩٧٥	٢١,٧	١٤٦٨,٥	٦٧,٧	٩٢٩,٤	٤٢,٨
١٩٧٦	٢٢,٢	١٧٤٤,٠	٧٨,٦	١٠١٩,٩	٤٦,٠
١٩٧٧	٢٢,٧	١٧٨٧,٠	٧٨,٧	٩٥٥,٦	٤٢,١
١٩٧٨	٢٣,٢	٢٢٨٥,٨	٩٨,٥	١٠٦٨,١	٤٦,٠
١٩٧٩	٢٣,٧	٢٦٨٧,٦	١١٣,٤	١١٤٣,٧	٤٨,٣
١٩٨٠	٢٤,٢	٣٣٤١,٠	١٣٨,١	١١٧٢,٣	٤٨,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، أعداد متفرقة .

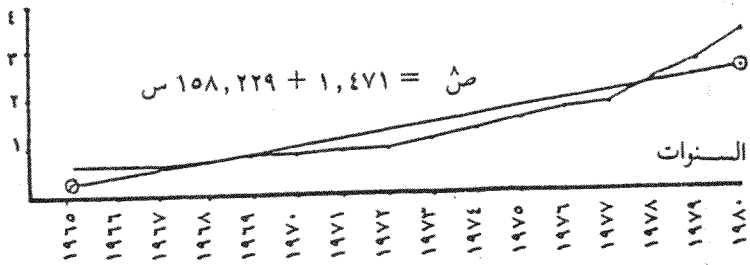
وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٤٤٩ ٪ . وبين جدول (٤) أن معدل الزيادة السنوية فى القيمة النقدية الجارية للدخل الزراعى يبلغ حوالى ١٥٨ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر٢) حوالى ٠,٨٣٥ ، أى أن حوالى ٨٤ ٪ من التغيرات فى القيمة النقدية الجارية للدخل الزراعى يرجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لتطور القيمة النقدية الجارية للدخل الزراعى خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ١١٥ مليون جنيه .

كما يبين جدول (٣) أن القيمة النقدية للدخل الزراعى كانت فى عام ١٩٦٥ مليون جنيه ازدادت إلى ١١٧٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الثابتة كما يتبين من شكل (٦) بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٨٢٥ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٩٣ ٪ ، وبين أيضا جدول رقم (٤) أن معدل الزيادة السنوية فى القيمة الحقيقية للدخل الزراعى يبلغ حوالى ٤٢ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر٢) حوالى ٠,٩٥٩ ، أى أن حوالى ٩٦ ٪ من التغيرات فى القيمة الحقيقية للدخل الزراعى ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لتطور القيمة الحقيقية للدخل الزراعى خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ١٥٥٩ مليون جنيه .

ويوضح كذلك جدول (٣) أن متوسط القيمة الجارية للدخل الزراعى الفردى كان فى عام ١٩٦٥ حوالى ٣٥,٢ جنيه ازداد إلى ١٣٨,١ جنيه عام ١٩٨٠ ، كما يتبين من شكل (٧) ، بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٦٢,٥ جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٩٢ ٪ . وبين جدول (٤) أن معدل الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الجارية للدخل الزراعى الفردى يبلغ حوالى ٦ جنيهات وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (ر٢) حوالى ٠,٨٣٣ ، أى أن حوالى ٨٣ ٪ من التغيرات فى متوسط القيمة الجارية للدخل الزراعى الفردى ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لمتوسط القيمة الجارية للدخل الزراعى الفردى خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ١٦٨ جنيها .

كما يبين جدول (٣) أن القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى كانت فى عام ١٩٦٥ حوالى ٣٥,٢ جنيه ازداد إلى ٤٨,٥ جنيه عام ١٩٨٠ كما يتبين من شكل (٨) ، بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٤٠ جنيها ، وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٣٨ ٪ . وبين جدول (٤) أن معدل الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الحقيقية للدخل الزراعى الفردى يبلغ حوالى

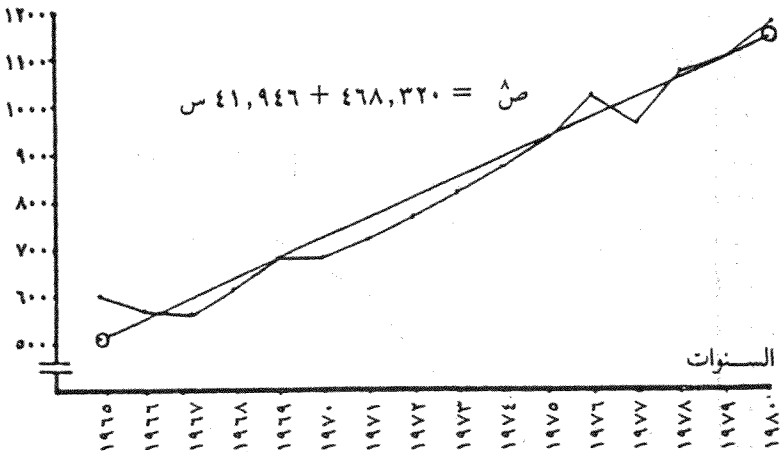
القيمة بالآلاف مليون جنيه



المصدر : بيانات جدول (٣)

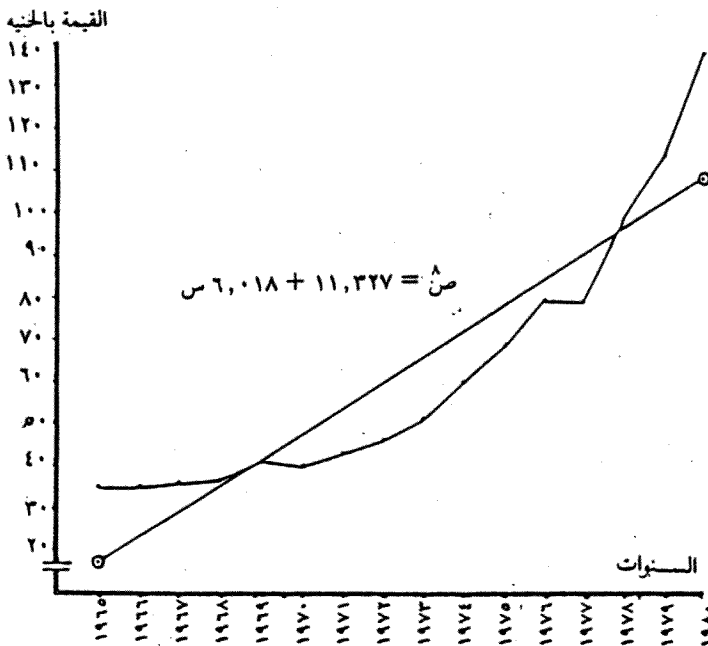
شكل (٥) : القيمة الجارية للدخل الزراعي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٦٥)

القيمة بالمليون جنيه



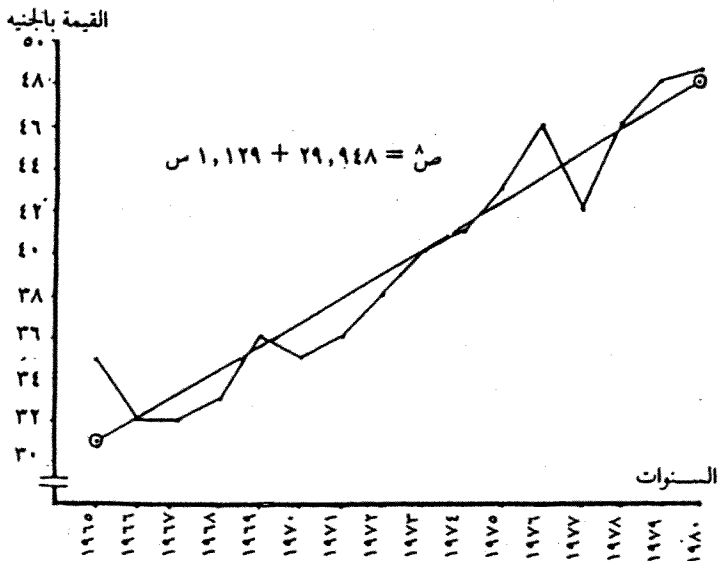
المصدر : بيانات جدول (٣)

شكل (٦) : القيمة الحقيقية للدخل الزراعي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٦٥)



المصدر: بيانات جدول (٣)

شكل (٧): القيمة الجارية لمتوسط الدخل الفردي خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠)



شكل (٨): القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعي خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠)

١,١ جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد (r^2) حوالى ٠,٩١٤ ، أى أن ٩١ ٪ من التغيرات فى القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى ترجع الى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة للقيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٥٩ جنيه .

تطور متوسط نصيب المتعامل من الائتمان :

يوضح جدول (٥) أن القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان فى عام ١٩٧٢ (تعذر الحصول على بيانات قبل ذلك التاريخ) قد بلغ حوالى ٢٦ جنيها ازيدا حتى وصل إلى حوالى ٤٤ جنيها عام ١٩٨٠ ، كما يتبين من شكل (٩) ، بمتوسط سنوى قدره حوالى ٢٧ جنيها ، وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٧٠ ٪ . وبين جدول (٦) أن معدل الزيادة

جدول (٥)

إجمالى كل من عدد المتعاملين وقيمة القروض والقيمة الجارية والحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان والقيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى خلال الفترة (أسعار الجملة ١٩٦٥ = ١٠٠)

القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى (بالجنيه)	القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان (بالجنيه)	متوسط نصيب المتعامل من الائتمان (بالجنيه)	اجمالى القروض (بالالف جنيه)	عدد المتعاملين (بالالف)	السنوات
٣٨,٢	٢٥,٩	٣١,٣	٧٥١٢٩	٢٤٠٠	١٩٧٢
٣٩,٨	٢٦,٠	٣٣,٥	٨٣٦٣٦	٢٥٠٠	١٩٧٣
٤١,١	٢١,٨	٣٢,١	٨٠٣٢٥	٢٥٠٠	١٩٧٤
٤٢,٨	١٩,٩	٣١,٤	٨١٧٠٤	٢٦٠٠	١٩٧٥
٤٦,٠	٢٠,٢	٣٤,٥	٩٤٠٤٠	٢٧٢٧	١٩٧٦
٤٢,١	٢٨,٨	٥٣,٩	١٥٠٩٣٦	٢٨٠٠	١٩٧٧
٤٦,٠	٢٨,٧	٦١,٤	١٧٤٨٤٣	٢٨٤٧	١٩٧٨
٤٨,٣	٣٠,٩	٧٢,٥	٢١٠٣٨٢	٩٢٠١	١٩٧٩
٤٨,٥	٤٤,٠	١٢٥,٥	٣٧٢٢٣١	٢٩٦٧	١٩٨٠

المصدر : (١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، سجلات ادارة الاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢) بيانات جدول (٣) .

جدول (٦)

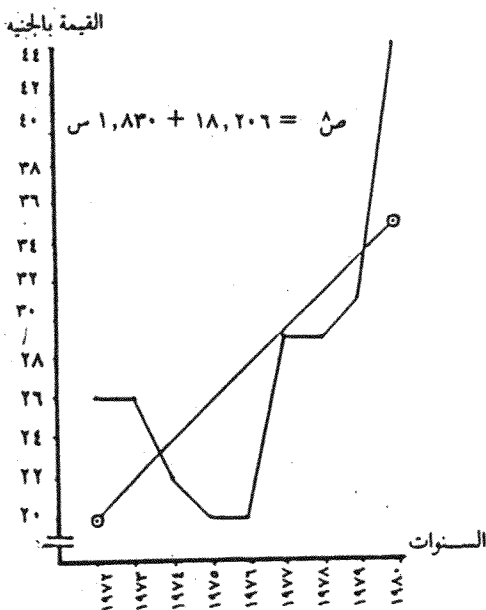
معادلات الاتجاه الزمني لتطور القيمة الحقيقية لكل من متوسط نصيب التعامل من الاتقان ومتوسط الدخل الزراعي الفردي بالجنيه خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠

المتوى (٠.٠٥)	(ت) لمعامل الاتحاد	ر ^١	ر	معادلة الاتجاه العام	اليان	سلسل
معنوى	٢,٤٥١	٠,٤٦٢	٠,٦٨٠	ص ^١ = ١٨,٢٠٦ + ١,٨٣٠ س	القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب التعامل من الاتقان	١
معنوى	٦,٧٨٠	٠,٨٦٨	٠,٩٣٢	ص ^٢ = ٣٧,٣٢٨ + ١,٢٦٣ س	القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعي الفردي	٢

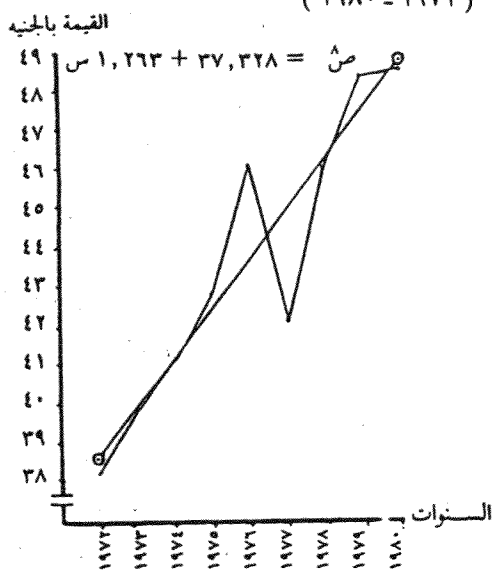
حيث : ص^١ = القيمة التقديرية الحقيقية لمتوسط نصيب التعامل من الاتقان في السنة هـ
ص^٢ = القيمة التقديرية الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعي الفردي في السنة هـ

س = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩

المصدر : حسيب من البيانات الواردة بجدول (٥)



المصدر : بيانات جدول (٥)
 شكل (٩) : القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الأثمان خلال الفترة
 (١٩٨٠ - ١٩٧٢)



المصدر : بيانات جدول (٥)
 شكل (١٠) : القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعي الفردي خلال الفترة
 (١٩٨٠ - ١٩٧٢)

السوية للقيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان يبلغ حوالى ١,٨ جنيه ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد ٢,٠ حوالى ٤٦٢,٠ ، أى أن ٤٦٪ من التغيرات فى القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة للقيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٥٣ جنيها .

تطور القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى :

بدراسة جدول (٥) تبين أن القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى كانت فى عام ١٩٧٢ حوالى ٣٨ جنيها ارتفعت الى حوالى ٨٤,٥ جنيها عام ١٩٨٠ ، كما يتبين من شكل (١٠) بمتوسط قدره حوالى ٤٤ جنيها ، ونسبة زيادة قدرها حوالى ٢٧٪ ، ويبين جدول (٦) أن معدل الزيادة السوية للقيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى يبلغ حوالى ١,٣ جنيها . وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ قيمة معامل التحديد (٢) حوالى ٨٦٨,٠ ، أى أن حوالى ٨٧٪ من التغيرات فى القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى ترجع الى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة للقيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٦١ جنيها .

يتضح مما سبق أن نسبة الزيادة فى القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الائتمان كانت تفوق نسبة الزيادة فى القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردى .

• الملخص •

تناول هذا البحث دراسة مدى كفاية الإستثمار الحكومى الموجه نحو القطاع الزراعى بمصر ، وكذا دراسة حجم الدخل الزراعى الفردى ، ومدى كفايته لمتطلبات النشاط الزراعى . ولقد تبين من هذه الدراسة تزايد قيمة الاستثمارات الزراعية من ٨٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى ١٣١,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بالأسعار الثابتة . كذلك أثبتت الدراسة ضآلة نسبة الاستثمارات الزراعية للاستثمارات العامة ، حيث وصلت تلك النسبة فى عام ١٩٧٦ إلى ٧,١٪ وهى أدنى قيمة لها ، فى حين بلغت هذه النسبة حوالى ٢٢,٥٪ فى عام ١٩٦٦ وهى أقصى قيمة لها ، ولقد استمرت هذه النسبة فى التدهور فبلغت حوالى ٨٪ فقط علم ١٩٨٠ .

وبدراسة حجم الدخل الزراعى الفردى تبين أن القيمة النقدية للدخل الزراعى كانت فى عام ١٩٦٥ حوالى ٦٠٨,٥ مليون جنيه ازدادت إلى ١١٧٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وذلك بالأسعار الثابتة ، وكان معدل الزيادة السنوية فى القيمة الحقيقية للدخل الزراعى حوالى ٤٢ مليون جنيه ، وكانت هذه الزيادة معنوية إحصائيا .

كذلك تبين أن القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الزراعى الفردى كانت فى عام ١٩٦٥ حوالى ٣٥,٢ جنيه إزدادت إلى ٤٨,٥ جنيه عام ١٩٨٠ ، كما أن معدل الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الحقيقية للدخل الزراعى الفردى يبلغ حوالى ١,١ جنيه وهى زيادة معنوية إحصائيا .

وبدراسة نصيب المتعامل من الاثنان تبين أن القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب المتعامل من الاثنان فى عام ١٩٧٢ قد بلغت حوالى ٢٦ جنيها ووصلت فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٤ جنيها ، وأن معدل الزيادة السنوية للقيمة الحقيقية لهذا المتوسط قد بلغ حوالى ١,٨ جنيه وكانت هذه الزيادة معنوية ايضا .

• المراجع •

- (١) رشاد ، محمد (١٩٧٩) قضية استصلاح الأراضى فى العالم العربى . مجلة الدراسات الإعلامية والتنمية والتعمير ، المركز العربى للدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد رقم ١٠ ، اكتوبر - ديسمبر ١٩٧٩ .
- (٢) زكى ، رمزى (١٩٨٠) مشكلة التضخم فى مصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- (٣) عبد الرؤوف ، م . م . ، ح . ع . سعد (١٩٧٣) التنمية الزراعية الرأسية فى جمهورية مصر العربية ، تقسيم الفترة من ١٩٥٢ / ١٩٥٣ وحتى ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٠٢٩ ، يناير ١٩٧٣ .
- (٤) متولى ، س . ح . (١٩٨١) الأمن الزراعى والبنيان الزراعى المصرى فى ضوء الاعتماد على الذات . المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ .

- (٥) مراد ، م . ص . (١٩٦٧) ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة . دار المعارف ، القاهرة .
- (٦) مصطفى ، ع . م . (١٩٧١) التخطيط المصرى الزراعى . رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .
- (٧) منتصر ، ا . ع . (١٩٧٤) دراسة تحليلية لنظم التمويل الزراعى التعاونى فى جمهورية مصر العربية . رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .
- (٨) والى ، يوسف (١٩٨٢) استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات . مؤتمر السياسات الزراعية ، القاهرة .

9. Gordner, A. 1961. Macroeconomic theory. Macmillan Co., New York.
10. U.S. Department of Agriculture (Cooperating with U.S. Agency for International Development and the Egyptian Ministry of Agriculture), 1967. Egypt; major constraints to increasing agricultural productivity. Economic Report 120, Washington.

